



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة (الربع الثالث 2022)

نوفمبر 2022

مقدمة

كجزء من التزامه بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحرص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على العمل بهمة للاحتفاظ بنظام مالي مستقر وفعال من خلال تقديم خدمات مصرفية مركزية كفؤة وفعالة. ويعدّ "تقرير التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة" واحداً من وسائل عديدة يسعى المصرف المركزي من خلالها إلى إبقاء أصحاب المصلحة على علم واطلاع.

ويُنَاقش هذا التقرير الأنشطة النقدية والمصرفية، بالإضافة إلى التطورات في الأسواق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثالث من سنة 2022. كما يستعرض التقرير نسب التغير السنوي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2021 إلى سبتمبر 2022.

التطورات النقدية

انخفض عرض النقد (ن1)، الذي يتكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المُصدّر - النقد لدى البنوك) مضافاً إليه الودائع النقدية بنسبة 0.4% (على أساس ربعي) خلال الربع الثالث من سنة 2022.

على أساس سنوي، سجّل عرض النقد (ن1) ارتفاعاً بنسبة 8.2% ليصل إلى 723.0 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2022.

ارتفع عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية ولأجل المقيمين بالدرهم + ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) بنسبة 1.4% (على أساس ربعي) خلال الربع الثالث من سنة 2022.

وعلى أساس سنوي، سجل عرض النقد (ن2) ارتفاعاً بنسبة 10.7% ليبلغ 1,645.6 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2022.

كما ارتفع عرض النقد (ن3) الذي يحتوي على (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 5.6% (على أساس ربعي) في نهاية الربع الثالث من سنة 2022.

وارتفع عرض النقد (ن3) على أساس سنوي بنسبة 14.6% ليبلغ 2,048.1 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2022.

جدول 1: التطورات النقدية في الدولة

(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2022						2021					
الربع الثالث*		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث			
التغير (%)		المبلغ	التغير الربعي (%)	المبلغ	التغير الربعي (%)	المبلغ	التغير الربعي (%)	المبلغ	التغير الربعي (%)	المبلغ	
السنوي	الربعي										
%8.2	%0.4-	723.0	%0.3-	726.2	%3.7	728.2	%5.0	701.9	%1.4	668.5	عرض النقد (ن1)
%10.7	%1.4	1,645.6	%1.8	1,622.2	%1.9	1,593.4	%5.2	1,563.1	%0.2-	1,485.9	عرض النقد (ن2)
%14.6	%5.6	2,048.1	%2.9	1,939.9	%1.5	1,885.3	%3.9	1,856.7	%0.8	1,786.9	عرض النقد (ن3)

المصدر: البيانات الواردة من البنوك العاملة في الدولة
 $ن_1 = \text{النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقود في البنوك)} + \text{الودائع النقدية}$
 $ن_2 = ن_1 + \text{الودائع شبه النقدية}$
 $ن_3 = ن_2 + \text{الودائع الحكومية}$
 * أرقام أولية قابلة للتعديل

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة

في نهاية الربع الثالث من سنة 2022، ظل عدد البنوك الوطنية دون تغيير عند 23 بنكاً. وفي المقابل، انخفض عدد فروع هذه البنوك إلى 506 في نهاية شهر سبتمبر 2022. ومن جهة أخرى ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك إلى 44 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2022، بينما ظل عدد مكاتب الصرف ثابتاً عند 21 مكتبا في نهاية شهر سبتمبر 2022.

ظل عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة ثابتاً في نهاية الربع الثالث لسنة 2022 عند 6 بنوك، وبنك أعمال واحد، كما ظل عدد فروعها أيضاً ثابتاً عند 6 فروع في نهاية شهر سبتمبر 2022. ومن جهة أخرى بقي عدد البنوك الأجنبية عند نفس مستوى نهاية الربع السابق بعدد 21 بنكاً و68 فرعاً. وارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية لهذه البنوك إلى 22 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2022. وبقي عدد مكاتب الصرف عند مكتب واحد في نهاية شهر سبتمبر 2022.

أدت التطورات التكنولوجية والهيكلية في القطاع المالي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وسهولة استخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) على مدى السنوات العديدة الماضية، كما تستمر هذه التحسينات في تحقيق النتائج المنتظرة من خلال تعزيز سلاسة عمليات النظام المصرفي.

في نهاية الربع الثالث من سنة 2022 كان عدد المنشآت المالية الأخرى التي تخضع لترخيص ورقابة المصرف المركزي، أي بنوك الأعمال، ومكاتب التمثيل، وشركات التمويل، ومحلات الصرافة ومكاتب الوساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدي، قد بلغ 10 و73 و18 و86 و3 على التوالي.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد بلغ عددها 4,376 جهازاً في نهاية شهر سبتمبر 2022.

جدول 2: البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي 2022-2020

2022			2021			2020			
سبتمبر*	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	
									البنوك الوطنية
23	23	22	22	21	21	21	21	21	فروع رئيسية
506	508	511	513	521	522	534	541	559	فروع إضافية
44	43	42	41	42	40	35	34	32	وحدات خدمة مصرفية إلكترونية
21	21	20	20	20	22	22	23	26	مكاتب الصرف
									بنوك دول مجلس التعاون (باستثناء بنوك الأعمال)
6	6	6	6	6	6	6	6	6	فروع رئيسية
6	6	6	6	6	6	5	5	5	فروع إضافية
									بنوك أجنبية أخرى
21	21	21	21	21	21	21	21	21	فروع رئيسية
68	68	68	68	68	68	68	68	73	فروع إضافية
22	21	21	21	21	22	23	23	23	وحدات خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	مكاتب الصرف
10	10	10	10	10	10	10	10	11	بنوك الأعمال
1	1	1	1	1	1	1	1	1	منها: بنوك دول مجلس التعاون
73	76	77	78	81	83	83	86	86	مكاتب التمثيل
18	19	19	19	19	21	21	22	22	شركات التمويل
86	86	87	89	89	93	94	97	97	شركات / مؤسسات الصرافة
3	4	6	10	10	10	11	11	11	مكاتب الوساطة في تداول العملات وعمليات السوق النقدية
4,376	4,389	4,400	4,396	4,345	4,311	4,343	4,422	4,542	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

المصدر:

سجلات دائرة الرقابة على البنوك ومقسم الإمارات الإلكتروني
* أرقام أولية قابلة للتعديل

2- الأصول والقروض المصرفية

في نهاية الربع الثالث من سنة 2022، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 3.9% (على أساس ربعي) ليصل إلى 3,583.0 مليار درهم. وخلال الفترة بين شهر سبتمبر 2021 وشهر سبتمبر 2022، ارتفع إجمالي أصول البنوك بنسبة 10.3% (على أساس سنوي).

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 0.4% (على أساس ربعي)، ليصل إلى 1,873.4 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2022. وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 5.5%.

3- ودائع العملاء

في نهاية شهر سبتمبر 2022، ارتفعت ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 4.5% (على أساس ربعي) وبنسبة 12.6% (على أساس سنوي) لتصل إلى 2,186.9 مليار درهم. وارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 6.2% (على أساس ربعي) لتصل إلى 1,958.3 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2022. وفي المقابل، تراجع ودائع غير المقيمين بنسبة 8.0% (على أساس ربعي) لتصل إلى 228.6 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2022.

وعلى أساس سنوي ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 15.3%، بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 6.0%.

4- رأس المال والاحتياطيات

تقيس نسب كفاية رأس المال مقدار رأس مال البنك المعبر عنه كنسبة مئوية من الأصول المرّجحة بالمخاطر. وتوفر نسبة كفاية رأس المال العالية الحماية للمودعين وتعزز استقرار وكفاءة النظام المالي للاقتصاد. واعتباراً من ديسمبر 2017، اتبعت البنوك في دولة الإمارات مبادئ بازل 3 لاحتساب نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع إرشادات الأنظمة والمعايير الصادرة عن المصرف المركزي.

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة بنسبة 3.5% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 413.3 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2022. وفي نهاية الربع الثالث من سنة 2022، بلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 17.5% مما يعني أنها لا تزال أعلى بكثير من الحد الأدنى لكفاية رأس المال (13.0%)، والتي تشمل مصد الحفاظ على رأس المال (بنسبة 2.5%) ونسبة 8.5% الحد الأدنى للشق الأول من رأس المال، وذلك كما هو منصوص عليه في أنظمة المصرف المركزي امتثالاً لإرشادات بازل 3.

جدول 3: المؤشرات المصرفية
(في نهاية الفترة، المبلغ بالمليار درهم، إلا حيث ذكر خلافه)

نسبة التغير السنوي (%)	2022					2021					
	نسبة التغير الربعي (%)	سبتمبر*	نسبة التغير الربعي (%)	يوليو	نسبة التغير الربعي (%)	مارس	نسبة التغير الربعي (%)	ديسمبر	نسبة التغير الربعي (%)		سبتمبر
%10.3	%3.9	3,583.0	%3.4	3,449.2	%0.4	3,336.4	%2.3	3,321.5	%1.2	3,247.1	إجمالي الأصول
%11.1-	%3.4-	145.7	%7.6-	150.9	%0.8-	163.4	%0.5	164.7	%8.8	163.9	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي والسندات النقدية
%54.1-	%35.1-	25.3	%12.9-	39.0	%8.8-	44.8	%10.9-	49.1	%6.5-	55.1	- منها: شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
% 5.5	%0.4	1,873.4	%1.9	1,866.1	%2.1	1,831.9	%1.0	1,794.0	%0.4	1,776.5	إجمالي الائتمان المصرفي ⁽¹⁾
% 7.2	%2.0	368.6	%1.2	361.2	%2.6	356.8	%1.1	347.6	%2.2	343.8	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
%12.6	%4.5	2,186.9	%4.3	2,091.9	%0.5	2,006.2	%2.8	1,996.5	%1.8	1,942.3	إجمالي الودائع ⁽²⁾
%5.0	%3.5	413.3	%1.0	399.3	%1.7-	395.5	%2.2	402.5	%2.4	393.7	رأس المال والاحتياطيات ⁽³⁾
%1.1-	%3.6	%17.5	%1.2-	%16.9	%0.6-	%17.1	%2.8-	%17.2	%1.1	%17.7	نسبة كفاية رأس المال ⁽⁴⁾
%1.2-	%3.2	%16.3	%1.3-	%15.8	%0.6-	%16.0	%2.4-	%16.1	%1.2	%16.5	نسبة ملاءة الشق الثاني (Tier 1)
%1.4-	%3.6	%14.5	%1.4-	%14.0	%0.0	%14.2	%3.4-	%14.2	%1.4	%14.7	نسبة (CET1) الشق 1 المشترك

(1) يتضمن الإقراض للمقيمين وغير المقيمين من المؤسسات المالية غير المصرفية وكمبيالات تجارية مخصومة والقروض والسلفيات

للحكومة والقطاع العام والخاص والأفراد بالعملة المحلية والأجنبية

(2) صافي الودائع بين البنوك والشيكات المصرفية لكن تتضمن الدفعات التجارية المسبقة

(3) لا تشمل القروض/الودائع الثانوية لكنها تتضمن أرباح السنة الحالية (تم تنقيح سلسلة البيانات لسنوات سابقة لاستبعاد أدوات مثل السندات الدائمة تماثيا مع المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي الواردة في دليل الإحصاءات النقدية والمالية).

(4) تم احتساب إجمالي كفاية رأس المال، نسبة الشق الأول وحقوق الملكية الشق-1 للفترة من ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 3 والصادرة عن المصرف المركزي بموجب التعميم 52/2017، بينما تم احتساب نسبة كفاية رأس المال للفترة السابقة لديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 2.

* أرقام أولية قابلة للتعديل

5- الأصول الأجنبية للمصرف المركزي

في نهاية الربع الثالث من سنة 2022، انخفض إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 2.1% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 424.3 مليار درهم، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع ربع سنوي في أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك في الخارج بنسبة 0.4% (انخفاض ربع سنوي قدره 0.9 مليار درهم) وفي الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 6.5% (انخفاض ربع سنوي قدره 8.4 مليار درهم) ليغطي على الارتفاع في الأصول الأجنبية الأخرى للمصرف المركزي بنسبة 0.4% (ارتفاع ربع سنوي قدره 0.2 مليار درهم).

وخلال الفترة من شهر سبتمبر 2021 إلى شهر سبتمبر 2022، ارتفعت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 1.7% (على أساس سنوي)، رغم انخفاض الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 9.0% من ديسمبر 2021 إلى سبتمبر 2022.

6- القيم في أسواق المال في الدولة (سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي)

انخفض المتوسط الربعي للمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 2.1%، (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2022. وارتفع المتوسط الربعي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 140.7 مليار درهم ليصل إلى 2,104.1 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2022. وانخفضت قيمة التداول الربعية بنسبة 10.9% (على أساس ربع سنوي) في الربع الثالث من سنة 2022 لتصل إلى 88.0 مليار درهم. وعلى أساس سنوي ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 51.5%.

سجل المتوسط الربعي للمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دبي المالي انخفاضاً بنسبة 1.7% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2022، وفي المقابل ارتفع المتوسط الربعي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 12.7 مليار درهم ليصل إلى 566.9 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2022. وانخفضت قيمة التداول الربعية بنسبة 25.5% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2022 لتصل إلى 19.8 مليار درهم.

وعلى أساس سنوي ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 26.0%.

الجدول 4: مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية

2022			2021			2020					
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
86	86	83	82	80	76	74	73	69	69	69	عدد الشركات المدرجة
9,762.9	9,968.4	9,324.1	8,300.0	7,567.2	6,480.3	5,723.2	4,890.1	4,447.4	4,219.3	4,597.4	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
%2.1-	%6.9	%12.3	%9.7	%16.8	%13.2	%17.0	%10.0	%5.4	%8.2-	%9.3-	التغير الربع سنوي (%)
%51.5	%63.2	%64.3	%54.6	%34.5	%13.0	%3.3-	%11.1-	%9.3-	%4.4-	%2.3	التغير السنوي (%)
2,104.1	1963.4	1753.6	1572.0	1368.8	1002.0	826.7	725.7	672.7	483.9	497.5	القيمة السوقية (مليار درهم) **
88.0	98.8	100.9	118.2	86.0	87.7	50.3	28.8	17.0	9.5	10.1	قيمة التداول (مليار درهم)

المصدر: سوق أبو ظبي للأوراق المالية

الجدول 5: مؤشر سوق دبي المالي

2022			2021			2020					
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
63	63	62	62	64	64	64	65	65	67	66	عدد الشركات المدرجة*
3,373.4	3,430.1	3,361.4	3,044.3	2,792.3	2,737.8	2,585.3	2,366.5	2,189.9	1,975.6	2,383.9	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
%1.7-	%2.0	%10.4	%9.0	%2.0	%5.9	%9.2	%8.1	%10.8	%17.1	%12.7-	التغير الربع سنوي (%)
%26.0	%27.8	%30.9	%25.2	%13.0	%0.3-	%14.1-	%17.8-	%13.9-	%8.5-	%4.4-	التغير السنوي (%)
566.9	554.2	421.6	399.2	387.1	379.0	353.9	328.7	307.6	289.2	338.9	القيمة السوقية (مليار درهم) **
19.8	26.6	22.8	32.2	9.8	13.0	15.4	14.7	19.3	16.9	14.2	قيمة التداول (مليار درهم)

* تشمل الشركات الأجنبية

المصدر: سوق دبي المالي (DFM)

** يتم قياس مؤشر سعر السهم الفصلي والقيمة السوقية الفصلية كمتوسط ربع سنوي للملاحظات الشهرية
*** يتم قياس التغير السنوي لمؤشرات أسعار الأسهم كمتوسط سنوي للملاحظات الشهرية.